قراءة في تطور مؤشرات الميزانية العامة بالجزائر

خلال الفترة 2001 - 2013

أورزيق ألياس / شريف إسماعيل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر3

قراءة في تطور مؤشرات الميزانية العامة بالجزائر

خلال الفترة 2001 - 2013

أورزيق ألياس / ستاذ محاضر

شريف إسماعيل / أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير / جامعة الجزائر3

ملخص

شهدت المجتمعات الحديثة طيلة العقدين السابقين من الزمن تطورات سريعة في السباق نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة تطمح من خلالها بلوغ أهداف شتى تارة اقتصادية اجتماعية وتارة أخرى سياسية بحيث تعد الموازنة العامة للدولة إحدى الأدوات التقنية لتجسيد سياسة الحكومات في تنفيذ برامجها التنموية .

وفي هذا الإطار حاولت الجزائر بدورها ومن خلال ميزانيتها العامة عبر العشرة السنوات الماضية (2013/2001) استدراك ما فاتها من تأخر في مسيرتها التنموية باستعمال أرصدة معتبرة من الإيرادات الجبائية لتغطية النفقات العامة التي ما فتئت تقفز من سنة إلى أخرى ؛ حيث ساهم صندوق ضبط الموارد منذ عام 2001 في تغطية العجز الهيكلي المسجل عبر سنوات في استرجاع التوازنات الكلية من جهة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

كلمات مفتاحيه: التنمية "مؤشرات السياسات الميزانية" "السياسة الاقتصادية" صندوق ضبط الإيرادات

Abstract :

Modern societies have seen over the previous two decades rapid developments in the race to achieve high growth rates which aspires achieve the goals of various socio-economic times and at other times so that the political is the state budget one of the technical tools to reflect the policy of governments in the implementation of their development programs.

In this context, Algeria tried to turn and through the general budget over the last ten years (2001/2013) Correction what she died of her developmental delays in considering the use of the tax to cover public expenditures that have been jump from year to year revenue balances; where he helped set the Fund resources since 2001 to cover the structural deficit recorded over the years in the retrieval of the total balances on the one hand and economic and social well-being of the other.

Keywords : development 'budget' economic policy 'policy indicators, revenue tuning Fund

مقدمة

تعد الموازنة العامة للدولة إحدى الأدوات الناجعة المستعملة من الحكومات لتنفيذ برامجها التنموية السنوية وتحقيق الأهداف الرامية إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي التي تساهم في زيادة الرفاهية و الانسجام الاجتماعي. و ضمن هذا المنظور عرفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر قفزة نوعية من حيث ارتفاع حجم النفقات المعبأة ضمن مختلف البرامج التنموية الاقتصادية بقصد تحسين مستوى معيشة السكان. ونتيجة لذلك عرفت الإيرادات العامة تراكمات معتبرة خاصة من جانب الجباية البترولية التي ما زالت ترتفع نتيجة ارتفاع في أسعار النفط.

يسعى هذا المقال إلى الإجابة عن السؤال الذي مفاده : ما هي أهم التغيرات التي عرفتها مكونات الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2013 ؟ هذا من جهة ومن جهة أخرى محاولة دراسة المؤشرات المقدمة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية للحكم على مدى نجاعة السياسات المتبعة.

و للإجابة على هده الإشكالية قمنا بتقسيم الموضوع إلى اربعة محاور نوردها على النحو التالي :

المحور الأول : دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2013

المحورالثاني : دراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2013

المحور الثالث : دراسة مؤشرات تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001/2013

المحورالرابع : دور المؤشرات المقدمة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية للحكم على مدى نجاعة السياسات المتبعة في إطار إصلاح الموازنة العامة للجزائر .

قبل استعراض مضمون أهم المحاور التي جاءت بها هذه الورقة البحثية ينبغي الإشارة لبعض المسائل ذات الأهمية باعتبار أن الميزانية العامة للدولة تمثل موقع استراتيجي ضمن السياسات الاقتصادية المنهجية من قبل الدول، كما أن قياس موارد نجاعة مؤشرات الميزانية وحدودها يظهر من خلال قدرة السلطات العمومية في التحكم في التخطيط والتنبؤ بأهم الاحتياجات التنموية ومدى

استطاعة المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة على خلق الثروة وبالتالي تمويل خزينة الدولة بالضرائب والرسوم لتغطية النفقات المتزايدة من سنة إلى أخرى. [1]

إن الممارسات السليمة في مجال بناء السياسة الميزانية تبدأ أولا من خلال فرض قواعد الحكامة والحكم الراشد والتنمية المستدامة عند محاولة بناء هيكلة الإطار العام لإعداد الميزانية العامة، والتي تنصب ضمن رؤية استشرافية قوامها ميزانية البرامج والاحتياجات التنموية الفعلية بدلا من الأطر الكلاسيكية العشوائية. [2]

تعتبر مؤشرات الميزانية العامة للدولة ذات دلالة لارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية وبمتغيرات الاقتصاد الكلي، لذلك يتعين على الحكومة اللجوء الى احدث التقنيات في إعداد الموازنة العامة بناء على معطيات دقيقة وإحصائيات صحيحة للإنجاح السياسة الاقتصادية، وفي هذا الصدد تطمح الجزائر خلال السنوات القادمة للانتقال التدريجي من موازنة مبنية على جباية بترولية إلى موازنة مبنية على أسس النمو والتنمية الاقتصادية المحلية (الفلاحة ، الصناعة ، السياسة) الخلاقة للثروة والقادرة على ضمان تمويل دائم لخزينة الدولة عن طريق التصدير والضرائب.[3]

تتمحور إستراتجية عصرنة نظام الموازنة العامة (MSB) التي بدأت العمل بها منذ 2004 إلى 2007 بصفة نظرية ومن 2008 إلى 2012 بصفة تطبيقية، بحيث تم اقتراح جملة من العناصر لإصلاح النظام ألموازناتي تتمثل فيما يلي : [4]

- إعداد الموازنة ببرنامج يتمحور حول النتائج.
- إعداد الموازنة في إطار متعدد السنوات.
- تصنيف وإعادة هيكلة تنفيذ الإنفاق العام.
- وضع موازنة واحدة تظم جميع النفقات العمومية.
- عرض الموازنة بإدخال ثلاث وثائق جديدة وهي : [5]
  - ❖ الموازنة الرئيسية لنفقات الدولة.
  - ❖ تقرير حول الأولويات والتخطيط لكل وزارة.
  - ❖ ميزانية النفقات اللامركزية للولايات.

- المدير المسؤول : بمعنى تحديد مسؤولية تسير الموارد المالية وإعداد الاحتياجيات [6]

- الدورة الجديدة للموازنة وتشمل أربعة مراحل رئيسية : [7]

❖ التخطيط المتوسط الأجل (CDMT).

❖ إعداد الموازنة : تجرى خلال سنة (ن-2) و (ن-1).

❖ التنفيذ والمتابعة من خلال تفعيل دور مجلس المحاسبة .

❖ مرحلة المسائلة : تبدأ في (ن+1)، أما قانون الضبط الميزانية يحضر في (ن + 3) .

- إدراج الإعلام الآلي والنظام ألمعلوماتي (SIGB) ونظام (SIGBUD) . [8]

المحور الأول : دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2013

قبل الخوض في دراسة التغيرات الحاصلة في نفقات التسيير و التجهيز لميزانية الدولة خلال الفترة 2001 / 2013، وهذا ضمن سياسة الحكومة الرامية إلى تكريس دعم الإنعاش الاقتصادي خلال المخطط الخماسي الأول 2001 – 2005 ثم برنامج دعم النمو 2005 - 2009 وأخيرا المخطط الخماسي الثالث 2010 – 2014 وهو مواصلة برنامج دعم النمو. نقوم باستعراض مضمون الجدول رقم (1) الذي يوضح بلغة الأرقام تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة المذكورة سابقا . [9]

جدول رقم (1) : تطور مبالغ النفقات العامة خلال الفترة 2001 / 2013 الوحدة (مليون دج)

السنوات	النفقات العامة مليون دج	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير إلى (ن ع)	نسبة نفقات التجهيز إلى (ن ع)
2001	5260914	989760	415500	70,43 %	29,57 %
2002	1545051	1050166	494885	67,97 %	32,03 %

36,62 %	68,12 %	590000	1097385	1611029	2003
40,36 %	67,72 %	715200	1200000	1772000	2004
45,27 %	57,93 %	992408	1270000	2192408	2005
50,59 %	54,04 %	1201400	1283466	2374866	2006
40,86 %	43,46 %	1480600	1574943	3623758	2007
44,69 %	46,68 %	1932000	2017969	4322861	2008
51,81 %	48,19 %	2788400	2593741	5382175	2009
51,44 %	48,42 %	3015000	2837999	5860860	2010
48,11 %	51,89 %	3284120	3434306	6618426	2011
37,97 %	62,03 %	2820416	4608250	7428666	2012
36,98 %	63,2 %	2544206	4335614	6879820	2013

المصدر: المديرية العامة للميزانية (وزارة المالية) 2013

عند التمعن في تحليل معطيات الجدول رقم [1] ، نستخلص بأن معدل نفقات التسيير مقارنة بالحجم الكلي للميزانية.

كان أكبر بحيث استحوذ على حصة الأسد مقارنة بنسبة نفقات التجهيز خلال كل السنوات باستثناء سنوات 2009 و 2010، أين شهدت الجزائر برامج دعم النمو في العديد من المشاريع الكبرى (الطريق السيار شرق غرب، مطار هواري بومدين، ميترو الجزائر .....إلخ). أما سبب ارتفاع نفقات التسيير خلال سنوات 2012 / 2013 فيعود إلى مسألة صرف مخلفات مراجعة الأجور و اعتماد القوانيين الأساسية للوظيف العمومي (43 قانون أساسي).

إن من الضروري استعراض بلغة الأرقام تلك المخصصات المالية المحولة لفائدة مختلف البرامج التنموية المسجلة ضمن المخطط الخماسي الأول والثاني والثالث بما يسمى ببرامج الانعاش ودعم النمو الإضافة إلى البرامج التكميلية التي خصصت لها دولة الملايير من الدولارات، وفيما يلي الجدول رقم (2) يوضح ذلك [10]

جدول رقم (2) : مخطط التمويل لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 / 2004

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجمـــوع المبالغ	النسبة%
أشـــــــغال الكبرى	100,7	70,2	97,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
الفلاحـــــة والـــــصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,4
دعـــــــم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100

المصدر : مصالح وزارة المالية 2005

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نلاحظ بأن حصة الأسد المخصصة لهذا البرنامج كانت من نصيب قطاع الأشغال الكبرى بـ 40,1٪ ، يليها قطاع التنمية المحلية و البشرية بنسبة 38,8 ٪ .

ثم قطاع دعم الفلاحة والصيد البحري بنصيب قدر بـ 12,4 ٪ وأخيرا 8,6٪ من البرنامج يخص لدعم سياسة الاصلاحات في مستويات إدارية واقتصادية.

لقد بلغت حجم المشاريع حسب القطاعات ضمن هذا البرنامج ما يقارب 15947 مشروع موزعة إلى قطاعات مختلفة وهو ما يوضحه الجدول التالي.[11]

الجدول رقم (3) التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 / 2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
- الري، الفلاحة، الصيد البحري	6312
- السكن، العمران، الأشغال العمومية	4316
- التربية، التكوين، تعليم العالي، وبحث علمي	1369
- هياكل قاعدية، شبابية وثقافية	1296
- أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
- اتصالات وصناعة	623
- صحة، بيئة ونقل	653
- حماية اجتماعية	223
- طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر : مصالح رئاسة الحكومة 2005

من خلال هذا الجدول نستخلص مدى العناية التي توليها الدولة لبعض القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية مثل الفلاحة والري والصيد البحري بمعدل 39,58 ٪ من المجموع المشاريع ، ثم يليه السكن والعمران والأشغال العمومية بمعدل 27,06 ٪ ، وبعدها مباشرة تأتي المشاريع الأخرى بمعدلات متناقصة . [12]

وخلال سنوات 2005 / 2009 اعتمدت الدولة مخطط خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو بقيمة 4203 مليار دج مجزء إلى برامج فرعية نوضحها في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) : البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005 / 2009

(الوحدة : مليار دج)12

البرامج / السنوات	مخطط دعم الانعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	181	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
مجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر : مصالح وزارة المالية (المديرية العامة للخزينة)2010

يبين هذا الجدول مدى الأهمية التي تعطيها الحكومة لتدعيم النمو الاقتصادي للبلاد خاصة برنامج الجنوب والهضاب العليا، أما عن طبيعة البرنامج حسب النشاطات يوضحها الجدول التالي رقم ( )

جدول رقم (5) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 / 2009

(وحدة مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
- تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	٪ 45,5
- تطـــوير المنـــشأت الأساسية	1703,1	٪ 40,5
- دعـــــم التنميـــــة الاقتصادية	337,2	٪08
- تطـــوير الخدمـــــة العمومية	203,9	٪ 4,8
- تطـــوير تكنولوجيـــا الاتصال	50	٪ 01,1
- المجموع	4202,7	٪ 100

المصدر : مصالح وزارة المالية 2010

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول يبين لنا بأن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو يركز اهتماماته بمعدل 45,5٪ لتحسين ظروف معيشة السكان، و 45,5 ٪ لتطوير المنشأت القاعدية، والباقي بمعدلات ضعيفة للتنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وتكنولوجيا الاتصال. [13]

المحور الثاني : دراسة تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001 / 2013

لقد شهدت الميزانية العامة للدولة قفزة نوعية في مجال الإيرادات العادية وخاصة الجباية البترولية، نتيجة الارتفاع المذهل في أسعار المحروقات الذي قفز من 24,9 $ للبرميل في 2001 إلى 98,2 $ للبرميل خلال 2013، وقد وصل إلى عتبة 112,87 $ خلال سنة 2011 والجدول الموالي يبين التطورات بلغة الأرقام (14).

جدول رقم (6) : مساهمة الإيرادات العادية والبترولية في تمويل ميزانية الدولة خلال سنوات 2001 / 2013 الوحدة (مليون دج)

السنوات	جباية العادية مليون دج	جباية البترولية مليون دج	مجموع إيرادات	نسبة إيرادات العادية إلى المجموع ٪	نسبة جباية البترولية إلى المجموع ٪
2001	502380	732000	1234380	٪ 40,70	٪ 59,30
2002	541350	916400	1457750	٪ 37,14	٪ 62,86
2003	615390	836060	1451450	٪ 42,40	٪ 57,60
2004	665800	862200	1528000	٪ 43,57	٪ 56,43
2005	736830	899000	1635830	٪ 45,04	٪ 54,96
2006	751920	916000	1667920	٪ 45,08	٪ 54,92
2007	829610	973000	1802616	٪ 46,02	53,98
2008	953800	970200	1924000	٪ 49,57	٪ 50,43
2009	1158100	1628500	2786600	٪ 41,56	٪ 58,44
2010	1245700	1835800	3081500	% 40,43	%59,57
2011	1520000	1472400	2992400	% 50,80	% 49,20
2012	1894050	1561600	3455650	% 54,81	% 45,19
2013	2204100	1615900	3820000	% 57,69	% 42,30

المصدر : وزارة المالية (المديرية للعامة للميزانية) 2014

من خلال دراسة تطور الإيرادات العادية والبترولية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2013، يبين لنا بأن حصة الجباية البترولية في مجمل الإيرادات الكلية أخذت النصاب الأكبر في معظم السنوات الدراسة باستثناء سنة 2008، أين شهدت الجباية البترولية انخفاض في المساهمة وذلك راجع لتدهور أسعار البترول

،بينما خلال سنوات 2010/2009 رجعت المساهمة من جديد للارتفاع نظرا لتحسين أسعار برميل النفط. [15]

والملاحظ من جهة أنه في سنوات 2011 إلى 2013 عرفت الجباية العادية معدلات مساهمة مرتفعة مقارنة بالجباية البترولية وذلك راجع للإجراءات الردعية التي اتخذتها الدولة لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضر يبين من جهة وتحسين أوضاع بيئة الأعمال وترقية الاستثمار مما سمح للمؤسسات بدفع مبالغ كبيرة من الضرائب .[16]

المحور الثالث : دراسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 / 2013 الوحدة (مليون دج)[24]

نحاول تسليط الضوء حول أهم التغيرات التي طرأت على ميزانية الدولة من حيث الإعتمادات المجندة لتحقيق البرامج التنموية، وبمقابل ما هي المجهودات التي تبذل من مختلف القطاعات المعينة بالأمر لتحسين مردود الجباية العادية من جهة وتعزيز الاستثمارات البترولية للرفع من تحصيل الجباية البترولية، وفيما يلي تقدم بلغة الأرقام عبر الجدول الموالي تطور الموازنة العامة خلال الفترة المذكورة

الجدول رقم (7) تطور الميزانية العامة خلال الفترة 2001 / 2013

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة
2001	5260914	1234380	- 4026534
2002	1545051	1457750	- 87301
2003	1611029	1451450	- 159579
2004	1772000	1528000	- 244000
2005	2192408	1635830	- 5565780
2006	2374866	1667920	- 706946
2007	3623758	1802616	- 1821142
2008	4322861	1924000	- 2398861

2009	5382175	2786600	2595575 -
2010	5860860	3081500	2779360 -
2011	6618426	2992400	3626026 -
2012	7428666	3455650	3973016 -
2013	43335614	3820000	515614 -

المصدر : تحليل مقارنة بين جدول النفقات والإيرادات لسنوات 2001 / 2013

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول نلاحظ بأن جميع السنوات حققت ميزانية الدولة فيها عجز هيكلي ، يعود أسبابه إلى تفوق حصة النفقات عن حصة الإيرادات بالرغم من الأموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية. [17]

وعلى صعيد أخر تلقت الانتباه بأن إعداد الميزانية العامة كان قبل سنة 2010 يقوم على أساس سعر مرجعي هو 19 دولار ثم بعد ذلك أصبح هذا السعر يقوم على أساس 37 دولار، والفرق بين السعر المرجعي مع السعر الحقيقي هي الفوائد التي تصب في صندوق خاص أحدث إبتداءا من سنوات الإصلاحات ويسمى بصندوق ضبط الإيرادات تشمل موارده في تمويل العجز في الميزانية العامة، زيادة على تسديد مبالغ المديونية الداخلية والخارجية.

وفيما يلي الجدول رقم (8) و (9) و (10) يوضحون على التوالي. [18]

- الجدول (8) : التراكمات من الجباية البترولية التي تفوق توقعات ميزانية.
- الجدول (9) : تطور المديونية العمومية الداخلية و الخارجية خلال 2001 / 2010

.

- الجدول (10) : تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال 2001 / 2010

الآن نقدم مضمون

الجدول رقم (8) : التراكمات من الجباية البترولية (مليون دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تراكمات من جباية البترولية	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3215530	4280073	4316465	4842838

المصدر : وزارة المالية (المديرة العامة للخزينة العمومية) 2011

من خلال تحليل المعطيات هذا الجدول نلاحظ بأن التراكمات المحققة من فوائض الجباية البترولية ما بين السعر المرجعي (19 $ و 37 $) مع السعر الحقيقي الذي انتقل سنة 2001 من 24,9 $ إلى 112,87 $ عام 2011 ، وقد قفزت حصة هذه التراكمات سنة (2001 إلى 2010) من 171534 مليون دينار إلى 4842838 مليون دينار أي بمعدل نمو خلال العشرة سنوات وصل إلى 282,3 ٪*

الجدول رقم (09) : تطور المديونية العمومية الداخلية و الخارجية خلال 2001 – 2011 (الوحدة : مليون دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المديونية الخارجية	18100	14607,2	14893,2	13498	11579,9	878,7	912	459,9	483,3	475,2	467,8
المديونية الداخلية	999,4	982,5	982,2	1000	1094,3	1779,7	1044,1	734	808,8	1116,8	1214,6

المصدر : وزارة المالية (مديرية العامة للخزينة العمومية) 2012

عند التمعن في دراسة معطيات هذا الجدول ، نلاحظ أن مبلغ المديونية العمومية الخارجية في إنخفاض مستمر راجع إلى تبني الحكومة خيار سداد المديونية الخارجية خاصة بين الفترة 2004 / 2006 , أما بشأن المديونية الداخلية

فقد شهدت انخفاض بين سنة 2001 / 2002 ثم 2007 / 2008 , بسبب اللجوء إلى الصندوق ضبط الإيرادات لتسديد العجز، وبعد ذلك شهدت المديونية الداخلية ارتفاع بين الفترة 2003 / 2006 ثم 2009 / 2011 مرده لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي [19]

الجدول رقم (10): تطور وضعية الصندوق لضبط الإيرادات خلال 2001 / 2010
الوحدة (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1. الموارد رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	232,137	171,534	27,978	320,892	721,688	1842,686	2931,045	3215,531	4280,072	4316,465
فائض قيمة الجباية البترولية	123,864	26,504	448,914	623,499	1368,836	1798,000	1738,848	2088,159	400,675	1318,310
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2.استخدامات تمويل العجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	91,530	531,952	758,180	364,282	791,938

- سداد الأصل الدين	184,467	60,170	0,156	7032,22	838,247	111,618	455,314	437,465	0	0
- رصيد صندوق FRA	171,534	978,27	892,320	688,721	686,1842	2931,045	530,3125	073,4280	465,4316	838,4842

المصدر : الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (المديرية العامة للخزينة العمومية)

إن تحليل معطيات هذا الجدول نستخلص بصفة عامة أن رصيد صندوق ضبط الموارد في ارتفاع مستمر، وهذا يعود للارتفاع في قيمة الجباية البترولية التي تفوق التوقعات بالرغم من سداد الدين العمومي الداخلي، وللإشارة تقول الاحصائيات الأخيرة بأن الاحتياطات الأجنبية من العملة الصعبة وصلت في حدود 200 مليار دولار عام 2012 [20]

المحور الرابع : دور المؤشرات المقدمة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية للحكم على مدى نجاعة السياسات المتبعة في إطار إصلاح الموازنة العامة للجزائر

نحاول ربط المؤشرات المدروسة وخاصة الإنفاق العام وعلاقته بتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يجب التحليل في عدة محطات وهي كما يلي : [21]

1) – مدى تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي.

2) – دور الإنفاق العام في القضاء على البطالة وتحقيق المستوى العام للأسعار .

3) – الإنفاق العام والتأثير على ميزان المدفوعات .

1)- مدى تحقيق الإنفاق العام للنمو الاقتصادي :

يهدف هذا العنصر على الاطلاع على أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وهو في حقيقة الأمر معرفة مدى انتاجية المال العام المنفق، والجدول التالي يوضح ذلك جليا.

الجدول رقم (11) : دراسة مدى تحقيق الانفاق العام للنمو الاقتصادي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الداخلي PIB (مليار دينار)	7562	8516.4	9352.5	11043.7	9968	11991.7	14526.6	16115.4	16569.3
معدل النمو(٪)	%5.9	%1.7	%3.40	%2.40	%1.60	%3.60	%2.80	%3.30	%2.80
نسبة النفقات العامة بالنسبة % (PIB)	%27.13	%28.8	%33.23	%33.23	%42.59	%37.63	%40.82	%42.46	%39.68

المصدر : مصالح المديرية العامة للميزانية 2013

عند تحليل معطيات هذا الجدول نلاحظ ارتفاع في الناتج الداخلي للجزائر، صاحبه ارتفاع مماثل في معدلات النمو باستثناء سنة 2005 بسبب انخفاض أسعار البترول، كما أنه نلاحظ ارتفاع في معدل نمو النفقات العامة بالنسبة إلى PIB ب 42.46٪ نتيجة تزايد الاستثمارات العمومية. (22)

2) دور الإنفاق العام في القضاء على البطالة وتحقيق المستوى العام للأسعار

تهدف الميزانية العامة للدولة خلال مرحلة الإصلاح إلى القضاء على البطالة من جهة ومحاربة التضخم من جهة أخرى، هذا ما نحاول تحليله عبر هذا العنصر

أ) – دور الإنفاق العام في القضاء على البطالة :

عملت الحكومة خلال السنوات الماضية على إحداث سياسة شغل مرتكزة على بناء جهاز لدعم التنمية المقاولتية عبر أجهزة (ANGEN.CNAC.ANSEJ)، بحيث كانت النتائج كما يلي: (23)

الجدول رقم 12 : **تطور معدل البطالة** (2005- 20013) : (**الوحدة** ٪)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة٪	٪15.3	٪12.3	٪13.8	٪11.3	٪10.2	٪10	٪10	٪11	٪9.8

المصدر : http://www.ons.dz2014

ان تحليل معطيات هذا الجدول نستنتج بأن معدل البطالة شهد انخفاض محسوس، بحيث انتقل من 15.3٪ عام 2005 ليصل الى 9.8٪ عام 2013 وهذا بفضل برامج النمو التي سخرت لها الدولة أكثر من 150 مليار دولار أمريكي، مما نجم عنه استحداث (02 مليون منصب شغل).

ب)- تدابير الإنفاق العام لمحاربة التضخم :

ينصب التحليل لدراسة العلاقة بين النفقات العمومية ومستويات التضخم في الجزائر، وهو واضح من خلال الجدول رقم 13(الوحدة٪)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة نمو النفقات العامة	/	%19.54	%26.72	%34.83	%1.31	%6.27	%31.41	%15.4	% -3.92
معدل التضخم	%1.38	%2.31	%3.67	%4.85	%5.74	%3.91	%4.52	%8.89	%3.26

المصدر : www.ons.dz(2014)

نلاحظ بصفة عامة أن معدلات التضخم كانت مرتفعة وهذا نتيجة ارتفاع في نفقات التسير المتمثلة في زيادات الأجور وأسعار المواد وتباطؤ في وتيرة التوسع في عرض النقود. [24]

3)- نحاول من خلال تحليل هذا العنصر دارسة تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، ثم دور الانفاق العام في ترقية الصادرات وجلب رؤوس الأموال الأجنبية .

أ) – نظرة على تطور ميزان المدفوعات في الجزائر :

مازال الاقتصاد الجزائري رهينة التبعية المفرطة و ضعف الصادرات خارج المحروقات، هذا يبينه الجدول التالي :[25]

الجدول رقم 14 : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2005- 2013) مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد ميزان التجاري	حساب رأسمال	ميزان حساب تجاري	الواردات	الصادرات من السلع والخدمات
2005	1921	26470	-4240	23450	-19860	46330
2007	29550	34240	-1030	30580	-26350	63480
2008	36950	40600	-2540	34540	-12038	14272
2010	153	18200	-3420	12160	-10064	13479
2013	0.13	273	-0.87	1	-6576	6849

المصدر: www.bank.of.algeria.dz

بصفة عامة نلاحظ إن وضعية ميزان المدفوعات بقي مذبذب خاصة خلال الفترة (2009-2011) نرجعه للصدمات الخارجية وانخفاض أسعار النفط وتقلبات في أسعار الصرف .

أما بخصوص دور سياية الإنفاق في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات نتطرق لها في العنصر التالي : [26]

ب/- دور الانفاق العام في ترقية الصادرات وجلب رؤوس الأموال الأجنبية :

المساهمة تكون من خلال العناصر التالية :

- النفقات الجبائية و المساعدات المالية لفائدة المستثمرين خارج قطاع المحروقات وهذا عن طريق اصدار قوانين المالية وترقية الاستثمار.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات (60 معاهدة شراكة و 70 ٪ من انتاج الغاز الطبيعي)، قطاع الصناعة (59٪)، قطاع الفلاحة (40٪)، قطاع الأشغال العمومية (45 مؤسسة مشتركة)، الاتصال (جيزي. نجمة وموبيليس) .

الخاتمة العامة

خلال دراستنا النظرية والخاصة بلغة الأرقام لتطور مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2001 / 2013. اتضح بأن الانفاق العام تميز بالنمو وارتفاع معدلاته من سنة إلى أخرى نظرا لتوسع نشاط الدولة، وبالأخص تبني الحكومة لبرامج دعم النمو المتواصل من منشآت وهياكل قاعدية، أما الإيرادات العامة فقد سجلت تزايد متواصل خلال فترة الدراسة بحيث حققت الجباية البترولية حصة الأسد ضمن تركيبة الإيرادات العامة للدولة مما أحدث تراكمات محققة في صندوق ضبط الموارد الذي ساهم بدرجة كبيرة في سداد الدين العمومي الداخلي. أما عن دور سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية نقول أن النفقات العمومية ساهمت إلى حد كبير في الرفع من معدل النمو وكذلك التقليص من معدلات البطالة و محاربة التضخم، ناهيك عن المساهمة في تحسين في مستويات أزمة ميزان المدفوعات ولكن الجانب السلبي في هذه المسألة يصبح الاقتصاد الجزائري عرضة للتغيرات الخارجية المتعلقة بأسعار النفط وهشاشة المدفوعات وبنية الصادرات خارج المحروقات التي لم تتعدى عتبة (02 مليار دولار سنة 2012)، مما يستدعي من السلطات العمومية رسم إستراتيجية وطنية في بعض القطاعات ذات الأولية مثل : (الصناعة، الفلاحة، والصيد البحري وكذى السياحة) في إطار سياسة التنمية المستدامة والحكم الراشد.

المراجع والاحالات

1 -حسن مصطفى – المالية العامة – ديوان المعلومات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2000، ص 75 .

2-إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع 1987، ص 60.

3-مؤيد عبد الدوري والطاهر موسى الجنابي – إدارة الموازنات العامة – دار زهراء للنشر- 2000، ص 12.

- دليل إحصاءات مالية الحكومة، صندوق النقد الدولي 007 .

- دليل شفافية المالية العامة، صندوق النقد الدولي 2007.

04 - C R C sogena , rapport sur la mise en œuvre du processus de préparation du budget , modernisation des systèmes budgétaires , 02/2006 , p (2 – 3)

05 - commission européenne ; Europ aide bureau et direction général de coopération de développement appuis budgétaire général au pays A C P , 3/2004 , p (10 11)

06- فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام للحد من الفقر، دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر 2012/2011 .

07- العمري علي، بلقلة ابراهيم، غضبان حسام، الحوكمة والموازنة العامة – سياسة ترشيد الإنفاق العام – إستراتجية الحكم الراشد لتحقيق حوكمة الميزانية العامة في الجزائر، ملتقى وطني ثاني جامعة البويرة 2013.

08- صندوق النقد الدولي، الميثاق المنفتح للممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية العامة، 2001/02/28.

09- قانون المالية لسنة (2001- 2002 – 2003- 2004- 2005- 2006- 2007- 2008- 2009- 2010- 2011- 2012- 2013).

-موقع المديرية العامة للميزانية العامة www.mfdgbdg.gov.dz

-موقع المديرية العامة للجريدة الرسمية www.joradp.dz

(10) – التقرير الظر في للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي و CNES2005 الاجتماعي.

(11) – التقرير السنوي الصادر عن مصالح رئاسة الحكومة لعام 2005

(12) – موقع المديرية العامة للخزينة العمومية : www.mfdgtp.gov.dz

(13)– تقرير CNES من 2001 / 2004 عبر الموقع www.cnes.gov.dz

(14)- موقع المديرية العامة للضرائب : www.mgdgi.gov.dz

(15) – نشرية شهرية للمديرية العامة للضرائب، 2012
(16) – نشرية شهرية عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، 2012
(17) – الموقع للمديرية العامة للضرائب : www.mgdgi
(18) – موقع الجريدة الرسمية الصادر عن مصالح رئاسة الحكومة www.joradp.dz
(19)- موقع المديرية العامة للخزينة العمومية : www.mfdgtp.gov.dz
(20)- النشرية السنوية للبنك الجزائر : 2012
(21)– موقع المديرية العامة للخزينة العمومية : www.mfdgtp.gov.dz
(22)– موقع وزارة المالية : www.3mk.gof.dz
(23)- موقع ديوان الإحصائيات www.ons.dz
(24)- موقع ديوان الإحصائيات www.ons.dz
(25)- بنك ا لجزائر www.bank.of.algerin.dz
(26) – محاضرة المدرسة العليا للتجارة تطور الإنفاق العام نحو اقتصاد السوق جزائر2006، ص (77)